أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر "نموذج مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر"

The Impact of Internal Control in Raising the Efficiency and Effectiveness of Performance in Microfinance Institutions "Al Tadamun Microfinance Foundation Model"

أمير الإسلام سامى الاكيابى

تحت إشراف

ا. د محمد حسن توفيق

أستاذ ورئيس قسم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعهد التخطيط القومي

المستخلص :

ركزت الدراسة على أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر، وقد هدف البحث إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، ومن ثم التعرف على توجهات وسياسات الممولين في مؤسسة التضامن وصيغ التمويل ودراسة مدى ملاءمتها للتمويل الأصغر، ومن ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون انتشار التمويل الأصغر في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر بما يتناسب مع حجم الطلب عليه. كما هدف البحث التعرف على التعرف على دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر، وصولاً إلى التعرف على أثر الدور الرقابي داخل مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في رفع كفاءة وفاعلية الأداء لديها للخروج بالتوصيات المناسبة للمساهمة في انتشار التمويل الأصغر في مصر بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، وقد اعتمد البحث على منهج الدراسة النظرية للحصول على

بيانات البحث من مصادرها الثانوية والمتمثلة في المراجع العربية والأجنبية وبعض المقالات والدوريات العلمية، وقد انتهت الدراسة بعدة نتائج يأتي أهمها في أن للرقابة أثر فعال في رفع كفاءة الأداء لدى مؤسسات التمويل متناهي الأصغر وتوصى بوضع برامج رقابية جيدة وفعالة واجراء مراقبة دورية لها وضبطها من قبل ادارة المؤسسات لتقديم تقارير أفضل عن نتائج الأعمال الخاصة بها.

الكلمات المفتاحية: الإقراض المصغر، التمويل الأصغر، المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الرقابة الداخلية – الحد من المخاطر.

Abstract:

The study focused on the impact of internal control in raising the efficiency and effectiveness of performance in microfinance institutions. The research aimed to identify the reality of microfinance in Al Tadamun Microfinance Institution, and then identify the trends and policies of funders in Al Tadamun and funding formulas and study their suitability for microfinance. And then to identify the obstacles that prevent the spread of microfinance in Al Tadamun Microfinance Institution in proportion to the volume of demand for it. The research also aimed to identify the role of internal control in reducing risks in microfinance institutions, in order to identify the impact of the supervisory role within microfinance institutions in raising the efficiency and effectiveness of their performance to come up with appropriate recommendations to contribute to the spread of microfinance in Egypt in proportion to With the volume of demand for it, the research relied on the theoretical study method to obtain research data from its secondary

sources, represented by Arab and foreign references and some articles and scientific periodicals. It is recommended to develop good and effective control programs and to conduct periodic monitoring of them and control them by the institutions' management to provide better reports on their business results.

Keywords: micro-lending, microfinance, micro-enterprises, small and medium-sized enterprises - internal control - risk reduction.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الأدوات التي يتم من خلالها إدارة موارد الشركات ومراقبتها وقياسها، حيث انها تلعب دوراً هاماً في كشف ومنع الغش وحماية موارد المنظمة، سواء المادية أو المعنوية، كما تساعد على تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية من خلال التأكد من الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية، كما تساعد الرقابة الداخلية على تقديم تقارير مالية موثوق منها تسمح باتخاذ قرارات وردود أفعال في الوقت المناسب وبأكثر دقة.

وقد تطورت أنظمة الرقابة الداخلية على مر السنين لتحقيق عديد الأهداف، وتفي بالعديد من المتطلبات، وهذا في ضوء زيادة الاهتمام به من طرف المنظمات المهنية والوكالات الحكومية لما لها من دور في دعم قواعد الحوكمة في المؤسسة، كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها عملية المراجعة، حيث تم اصدار العديد من معايير المراجعة والارشادات على المستوى الدولي أو على مستوى كل دولة من أجل ان نوضح للمراجع طرق تقييمه والحكم عليه واستغلاله عند القيام بمهمة المراجعة.

لقد شهدت السنوات الخمسة والعشرين الماضية توسعاً سريعاً لعدد مؤسسات التمويل الأصغر وحجمها في أنحاء عديدة من العالم، وفي بعض البلدان بات عدد هذه المؤسسات مرتفعاً وهي تقدم خدمات لأعداد كبيرة من الزبائن كما أنها تدير محفظة كبيرة من القروض وتتمتع بحصة مهمة من الأصول المالية العائدة للفقراء، وفي تقرير أخير اعتبرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الأكثر فقراً (CGAP) أنه بنهاية العام ٢٠٠٠ كان ١٢.٥ مليون شخص قد استفادوا من مؤسسات التمويل الأصغر؛ لذا تلعب تلك المؤسسات دوراً ملحوظاً في تطور القطاع المالي وبالتالي في التنمية بشكل عام.

وترتيباً على ما سبق فإن الحاجة الى وجود نظام رقابة داخلية فعال قد نمت للتأكد من مدى التزام مؤسسات التمويل الأصغر بالسياسات واللوائح والقوانين والتعليمات والتأكد من أن الموارد قد استخدمت الاستخدام الأمثل لها وأن الكفاءة التشغيلية بلغت مستوياتها، كما أن تعقد النواحي الإدارية استدعى وجود نظام رقابة داخلية فعال ذو كفاءة عالية، للتأكد من اتخاذ القرارات المختلفة في مختلف المستويات الإدارية بما يساعد ذلك في رفع كفاءة وفعالية الأداء في مؤسسات التمويل الأصغر.

مشكلة البحث:

تعتبر أنشطة الرقابة المالية الداخلية أحد اهم الوسائل التي يتم استخدامها في عمليات الضبط والمحافظة على الأموال بمؤسسات التمويل الأصغر، فعلى الرغم من وجود معايير ومؤشرات مالية معتمدة من قبل الجهات الرقابية في عملية تقويم أداء مؤسسات التمويل الأصغر، إلا أن الجانب الأهم الذي لا تزال تعاني منه الأجهزة الرقابية الداخلية هو عدم وجود برامج ومؤشرات تقويم أداء متخصصة تمكن من اعداد تقارير تعكس واقع الأداء في قطاع البلديات من حيث الكفاءة والفاعلية والاقتصادية.

فوفقاً للتقديرات الرسمية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فإن نحو ٢٩.٧% من المصريين تحت خط الفقر أي يعيشون بأقل من ١.٨ دولار يومياً وهي نسبة تمثل نحو ٣٠.٣ مليون فرد تقريباً، بالإضافة الى ٤.٦ مليون فرد تحت خط الفقر المدقع، وعلى الرغم من

التحسن الذي تشهده مصر بالنسبة لبعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة فلاتزال الحاجة ماسة لمزيد من الجهود في العديد من القطاعات للحد من الفقر ورفع من مستوى معيشة الفرد، ومن ثم يمكن النظر الى تنمية والرقابة الجيدة على مؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها أداة لمكافحة الفقر خاصة في مصر التي تلعب المشروعات متناهية الصغر بها دورا ملموسا في الحياة الاقتصادية، ومن ثم ينبغي النظر الى مؤسسات التمويل الأصغر، وضرورة تفعيل نظم الرقابة الداخلية بتلك المؤسسات والتخطيط الجيد لها لاعتبارها وسيلة رئيسية للتنمية الاقتصادية على المستوى القومي، وكوسيلة للحد من الفقر واحداث التنمية الحقيقية ورفع مستوى معيشة الأفراد.

وعليه فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الأثر الحقيقي للرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفعالية الأداء بمؤسسات التمويل الأصغر؟

<u>يندرج من ذلك التساؤل الرئيسى عدة أسئلة فرعية متمثلة فى:</u>

١. ماهية الرقابة الداخلية؟
٢. ماهية مؤسسات التمويل الأصغر؟
٣. ما هي سُبل رفع كفاءة وفعالية الأداء بمؤسسات التمويل الأصغر؟
٤. ما دور الرقابة الداخلية كوسيلة في رفع كفاءة وفعالية الأداء بمؤسسات التمويل الأصغر؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اكتشاف الأثر الحقيقي للرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفعالية الأداء بمؤسسات التمويل الأصغر، ويندرج من ذلك الهدف عدة أهداف فرعية متمثلة في:

١. التعرف على ماهية الرقابة الداخلية.
٢. التعرف على ماهية مؤسسات التمويل الأصغر.
٣. توضيح سُبل رفع كفاءة وفعالية الأداء بمؤسسات التمويل الأصغر.

٤. الكشف عن دور الرقابة الداخلية كوسيلة في رفع كفاءة وفعالية الأداء بمؤسسات التمويل الأصغر.

أهمية البحث:

أولا: الأهمية العلمية:

أدى التحسن المستمر لمؤشرات أداء مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في مصر للإقراض والتنمية "مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر" ووجودها من أوائل مؤسسات التمويل الأصغر في مصر إلى تنامي حجم الطلب على خدماتها وتنامي الدور المطلوب منها في ظل تفاقم بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد رافق هذا الأداء المتميز قيام المؤسسة ببناء علاقات تشابكية مع العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية من أجل تقديم المزيد من الدعم والتمويل للفئات المستهدفة.

ونتيجة لذلك؛ زادت نشاطات المؤسسة وفعالياتها التنموية وخدماتها التمويلية وغير التموينية وأصبحت لاعباً أساسية في سوق التمويل الأصغر في مصر. لذا، فقد بات من الضروري إلقاء الضوء على تجربة المؤسسة ودراسة وتقييم أداءها الإقراضي ودورها التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للخدمات التمويلية وغير التموينية التي تقدمها على مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي، والاقتصاد الوطني.

وبناء عليه؛ اهتمت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتقييم الدور التنموي للمؤسسة على مستوى المستفيدين من خدماتها، كما تهدف إلى عرض وتحليل تجربة المؤسسة في التمويل الاجتماعي والإنتاجي، وتقييم دورها التنموي في التشغيل والإنتاج في ضوء وجود رقابة داخلية تؤثر في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر.

فروض البحث:

الفرض الأول: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر وأبعاد مستوى المعيشة التالية:

- لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر ودخل الفئة المستهدفة.
- لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر والمستوى الصحي والتعليمي للأسرة.
- لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر ومستوى سكن الأسرة.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر وزيادة رأس مال المشروع.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر والحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

نموذج البحث:

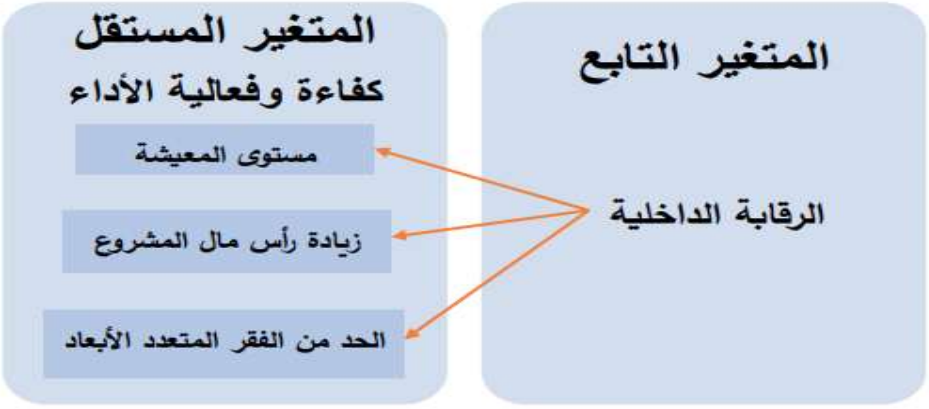

حدود البحث ومنهجه:

١. حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة أثر الرقابة الداخلية على رفع كفاءة وفعالية الأداء بمؤسسات التمويل الأصغر.
- الحدود الزمانية: يقتصر تطبيق البحث خلال عام ٢٠٢٤م.
- الحدود المكانية: يقتصر تطبيق البحث على شركة تنمية لخدمات المشروعات متناهية الصغر.
- الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية في مديري شركة تنمية لخدمات المشروعات متناهية الصغر والمحللين الماليين والمحاسبين والمراجعين بالشركة.

٢. منهج البحث:

يعتمد البحث على الدراسة النظرية للحصول على بيانات البحث من مصادرها الثانوية والمتمثلة في المراجع العربية والأجنبية وبعض المقالات والدوريات العلمية، ومن ثم التطرق إلى المؤتمرات والنشرات والندوات العلمية، ومن ثم الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة؛ وفي إطار الدراسة الميدانية سوف يتطرق البحث إلى البيانات الأولية والتي سوف يتم جمعها ميدانياً من خلال قائمة استقصاء سوف يتم إعدادها بناءً على ما توصلت إلى نتائج الدراسات السابقة وعلى مقاييس مستخدمة في هذه الدراسات، بالإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية وذلك لتحديد المتغيرات المراد قياسها والمتعلقة بموضوع البحث وذلك من خلال التعرض لمجتمع البحث، والمتمثل في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر" كأنموذج للدراسة"، وتليها في ذلك عينة البحث المتمثلة في العينة العشوائية من مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر.

مصطلحات البحث:

نظام الرقابة الداخلية: هي الخطة التنظيمية الشاملة للرقابة والتي تتضمن أسس وعناصر وأساليب وإجراءات الرقابة الداخلية، وتهدف الى المحافظة على الأموال وتنميتها

بالتوظيف المشروع، وتقييم المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات، كما تساعد على التأكد من ان المؤسسة تتبع الأسس والسياسات والفتاوي الشرعية وبيان أوجه القصور وتذليل العقبات حتى تحقق المؤسسات بأقصى كفاءة ممكنة.

الكفـــاءة: تقـــدم منظمـــة الإنتاجيـــة الآســـيوية (The Asian Productivity Organization) تعريفاً للكفاءة مُمثل في أنه أداء الأشياء الصحيحة في الوقت الصحيح وفي المكان المناسب وبواسطة الأشخاص المؤهلين.

الفعالية: هي قدرة المنظمة على تحقيق رسالتها والأهداف التي أنشئت من أجلها، فالمنظمة الفعالة هي تلك المنظمة القادرة على خلق حسابات مقبولة لنفسها ولأنشطتها وهذه الحسابات يمكن أن تكون لأغراض متنوعة ولجمهور متنوع ونشاطات متنوعة.

الأداء: هو تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة.

التمويل الأصغر: يُعرف المجلس الاستشاري لمساعدة الفقراء (CGAP) التمويل الأصغر بأنه حزمة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لمحدودي الدخل والفقراء بما في ذلك الإقراض والادخار والتأمين وتحويل الأموال.

المشروعات متناهية الصغر: هي عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية الى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف.

الفصل الثاني: الإطار العام للدراسة

أولا: الإطار النظري لآلية الرقابة الداخلية على المؤسسات.:

أ_ التطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية:

تقوم المؤسسة على مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويتم هذا من خلال تسخير مجموعة من الموارد المادية المؤسسة تحدياً كبيراً فيما يخص الاستغلال الأمثل لهذه الموارد والمالية والبشرية بالإضافة إلى مختلف أشكال التكنولوجيا، حيث تواجه ضمن الأطر والتشريعات القانونية التي تمارس فيها المؤسسة نشاطها وللتأقلم مع هذه التحديات وتقليل المخاطر الممكنة تقوم الإدارة تصميم وتنفيذ مجموعة من الإجراءات تتلاءم مع نشاط المؤسسة وتساعد على تحقيق أهدافها، ويمكن توضيح مراحل تطور تعريف نظم الرقابة الداخلية كما يلي:

كغيره من المفاهيم شهد تطوراً متلازم لتطور الأنشطة الاقتصادية ودور المؤسسة، بالإضافة الى المفاهيم المرتبطة بالملكية، تحقيق الأرباح، الإدارة والتسيير، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: كان الشكل السائد للمشروعات هو المنشأة الفردية، واهتمام أصحاب هذه المنشأة بحماية النقدية من السرقة أو الاختلاس، ثم امتدت هذه الوسائل لتشمل بعض الأصول الأخرى من أهمها المخزون، حيث تم تعريف نظام الرقابة من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين سنة ١٩٣٦ (مجموعة من الوسائل تتبناها المنشأة الحماية النقدية والأصول الأخرى وكذلك لضمان الدقة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر) حيث أطلق المحاسبون على الرقابة الداخلية اصطلاح الضبط الداخلي.
- المرحلة الثانية: توسع حجم المنشآت وبالتالي عملياتها، وتبعا لذلك تطور تعريف الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الأخطاء والغش بالإضافة إلى حماية النقدية والأصول الأخرى في هذه المرحلة ركز تعريف نظام الرقابة الداخلية على الوسائل والإجراءات التي تهدف إلى تقليل احتمالات الغش والأخطاء، بالإضافة إلى حماية أصول المؤسسة.
- المرحلة الثالثة: زاد الاهتمام بتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة؛ حيث تم تعريفها الرقابة الداخلية ١٩٤٩ وتشمل الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية وجمع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية أصولها؛ وفحص دقة

البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة.

- المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة أصبح ينظر لنظام الرقابة الداخلية بمنظور شامل؛ والذي يرى انه يشمل كامل النظم الجزئية حيث يعرف (بمنهج النظم) وهذا باعتباره انه نظام شامل يتكون من مجموعة من الأنظمة الجزائية والتي تصنف إلى نوعين نظام الرقابة التنظيمي ونظام الرقابة الإجرائي.
- المرحلة الخامسة: أصبح ينظر للرقابة الداخلية على أساس الهدف منها حيث تم تصنيف أربعة أهداف تسعى الإدارة لتحقيقها وهذا وفق لتعريف COSO حيث تمحور حول الالتزام بالتشريعات والقوانين؛ توفير معلومات مالية موثقة استغلال الموارد بكفاءة؛ وحماية الأصول، في هذه المرحلة أصبح يأخذ بعين الاعتبار أصحاب المصالح من خلال توفير معلومات موثقة لمستخدمي القوائم المالية؛ واحترام القوانين والتعليمات سواء على مستوى المحيط الداخلي أو الخارجية للمؤسسة؛ من جهة أخرى يسعى إلى حماية أموال المساهمين واستغلالها بكفاءة.
- المرحلة السادسة: مع تزايد مخاطر الإعمال والتوجهات التي شهدتها ممارسات الإعمال وتعقيدها أصبح مدخل إدارة المخاطر هو السائد كمنظور جديد لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وقدرته على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المؤسسة.

ب_ تعريف نظام الرقابة الداخلية: يوجد عدة تعريفات لنظام الرقابة الداخلية وتختلف حسب الجهة التي وضعتها. حيث يعرفها معيار التدقيق الدولي رقم ٣١٥ على أنها (العملية التي يقوم الأشخاص المكلفون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف منشأة ما، فيما يتعلق بموثوقية إعداد البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة وتشير كلمة عنصر الرقابة إلى أي وجه أو أكثر من عناصر الرقابة الداخلية).

المراقبة الداخلية تشمل مخططات التنظيم والأساليب والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة الحماية أصولها، وضمان دقة وصحة المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك

للرفع من مردودية العمليات وكذا تطبيق السياسات المحددة من الإدارة "، كما تعرفها نشرة معايير المراجعة رقم (١) بأنها (خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها، والتأكد من دقة وإمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية، تنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية).

من جهة أخرى تعرفها هيئة السوق المالي الفرنسية: الرقابة الداخلية هي أداة محددة في الشركة ويتم تنفيذها في إطار مسؤولياتها، وهي تشتمل على مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات التي تعمل على:

- المساهمة في السيطرة على أنشطتها، وفعالية عملياتها والاستخدام الفعال للموارد.
- أن تأخذ في عين الاعتبار المخاطر الهامة، سواء التشغيلية والمالية أو الامتثال.

ج_ أهداف نظام الرقابة الداخلية:

تطورت الرقابة الداخلية وتطورت الأهداف التي أنشئت من أجلها فبعد ما كانت هدفها الأساسي حماية الأصول توسع ليشمل العديد من الأهداف:

- حماية الأصول: يعتبر هذا الهدف التقليدي للرقابة الداخلية؛ وهو مرتبط بالحفاظ على الثروة المتمثلة في حجم الأصول المسيطر عليها والتي هي تحت تصرف الإدارة؛ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال وضع إجراءات تحافظ على الملكية وتمنع من نقلها أو التنازل عليها بطريقة غير شرعية أو تضر بمصلحة المساهمين.
- استغلال الموارد بكفاءة: إن حماية الأصول دون استغلالها بكفاءة وفعالية لا يحقق للمساهمين قيمة مضافة؛ فباعتبار أن المؤسسة مجموعة من الموارد الطبيعية والمادية والبشرية ينبغي استغلالها بطريقة مثلى من خلال توفير إجراءات وقواعد تهدف للاستفادة من هذه الموارد بالكمية والوقت المناسبة من تحقيق أكبر المردودية.
- الالتزام بالتشريعات والقوانين: تنشط كل المؤسسات في إطار قانونين معين يتحدد على أساس طبيعة وحجم نشاطها حيث إن عدم الالتزام أو التأقلم مع

هـذه القـوانين قـد يشـكل تهديـد لبقـاء المؤسسـة؛ مـن جهـة أخـرى تسـيير الأعمـال والمهـام داخـل المؤسسـات، يعتمـد بشـكل أساسـي علـى إصـدار التعليمـات والقواعـد والـتي ينبغـي الالتـزام بهـا وتطبيقهـا كمـا ينبغـي أن تكـون التعليمـات والقواعـد سـليمة وقابلـة لتطبيـق بأقـل التكلفـة؛ لهـذا الغـرض يسـعى نظـام الرقابـة الداخليـة للتقليـل مـن مخـاطر القـوانين وسـوء تطبيـق التعليمـات ممـا يؤثر على استغلال المورد وحماية الأصول.

- توفير معلومات وتقارير مالية ذات مصداقية: تعتبر عمليـة إصـدار التقـارير فـي المؤسسـة عمليـة مسـتمرة وهـذا بـاختلاف أنـواع ودوريـة هـذه التقـارير والغـرض منهـا؛ حيـث إن توفيرهـا في الوقـت المناسـب وبـالمحتوى المعلومـاتي المطلـوب عامـل مهـم مـن أجـل اسـتمرار المؤسسـة وعلـى هـذا الأسـاس يعمـل نظـام الرقابـة الداخليـة علـى تـوفير تقـارير لمختلـف المسـتويات الإداريـة وحـول مختلـف الأنشـطة والأحـداث فـي المؤسسـة وهـذا مـن أجـل الاستفادة منها في تحقيق أهداف المؤسسة.
- إدارة المخـاطر: تعتـبر عمليـة التسـيير إدارة يوميـة للمخـاطر؛ حيـث إن قـدرة نظـام الرقابـة الداخليـة علـى تسـيير المخـاطر الداخليـة والخارجيـة مؤشـر مهـم من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

د_ العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية:

١. كبر حجم المنظمة وتعدد عملياتها: إن التطـور الاقتصـادي والنمـو الهائـل فـي حجـم الوحـدات الاقتصـادية وتعقـد هيكلهـا التنظيمـي وتنـوع عملياتهـا حَتم عليهـا الاعتمـاد علـى وسـائل هـي مـن صـميم أنظمـة الرقابـة الداخليـة، مثـل الكشـوف التحليليـة والتقـارير والموازنات.
٢. تفويض السلطات: فـي بدايـة الأمـر كـان صـاحب المشـروع هـو الـذي يـديره ويراقـب جميـع أعمالـه، ومـع كـبر حجـم المنشـآت وظهـور الشـركات المسـاهمة الـتي أدت إلى فصـل مـلاك المشـروع عـن إدارة المشـروع، نظـراً لكثـرة عـدد المسـاهمين، أصـبحت إدارة المشـروع مركـزة فـي مجلـس إدارة

منتخب يحدد صلاحياته القانون، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من توجيه أعماله بشكل صحيح اضطر إلى تفويض صلاحياته لإدارات مختلفة في المشروع، مثل إدارة المشتريات، وإدارة الإنتاج، والإدارة المالية وغيرها ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية على أعمال الإدارات عن طريق وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية، كي يطمئن على حسن سير العمل بالمنشأة.

٣. حاجة الإدارة الى بيانات دورية دقيقة: كما سبق القول إن اتساع حجم الوحدة الاقتصادية وزيادة عدد عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي بين أعلى وأدنى مستوى إداري، ومن هنا كان لابد من الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائيات مختلفة تهدف إلى تلخيص الاحداث الجارية إلى أر قام يمكن الاستناد إليها، فكان لابد من نظم إدارية سليمة تضمن للإدارة صحة البيانات التي تقدم لها كي تضع السياسات الصحيحة، وتصحح الانحرافات إن وجدت.

٤. حاجة الجهات الحكومية وغيرها الى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة لاستخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة، وكثيراً ما تطلب الوزارات من الشركات التي تحت إشرافها بيانات بهدف الرقابة على أنشطتها، وهذا يستدعي تقديم البيانات بالسرعة المطلوبة وأن تكون البيانات المتاحة صحيحة ودقيقة مما يستوجب وجود نظام رقابة داخلية قوي وفعال يضمن استخراج تلك البيانات وتقديمها في الوقت المناسب.

٥. مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة: من المعروف أنه أصبح مسؤولية المحافظة على أصول وأموال المنشاة ومسؤولية منع الغش والأخطاء يقع على عاتق الإدارة، ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية عليها أن توفر نظاماً سليماً للمراقبة الداخلية من شأنه حماية أصول وأموال المنشأة من السرقة أو إساءة الاستخدام أو التلاعب.

٦. تطوير إجراءات المراجعة: أصبح من الصعب القيام بالمراجعة التفصيلية للمشروعات بسبب كبر حجمها وتعدد عملياتها وأصبح القيام بالمراجعة الاختيارية التي تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية هو الأسلوب السائد وهذا الأسلوب يعتمد في تقدير حجم الاختبارات وعلى قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا: الإطار النظري لمؤسسات التمويل متناهي الأصغر:

أ_ ماهية التمويل متناهي الأصغر:

عرفت صناعة التمويل الأصغر نمواً جيدا في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت فعاليتها في العديد من الظواهر الاقتصادية التي من أبرزها المساهمة في التخفيف من معدلات البطالة من خلال تنمية وتطوير المشروعات المصغرة والصغيرة في مختلف الدول، وهذا عن طريق إستراتيجية إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما انتهجته دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين اثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج، ويُعد التمويل الميسر عاملاً مهما لرفع القدرة التنافسية لقطاع المنشآت الصغيرة.

يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مالية مثل الإقراض والادخار والتامين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض عبر آليات إقراض مختلفة بما في ذلك بدائل الضمانات، إن مفهوم التمويل الأصغر يعتبر أكثر شمولا من مفهوم الإقراض الأصغر، فقد تم تطوير مفهوم التمويل الأصغر بداية من عام ١٩٩٠م ليشمل جانبان من الخدمات المائية المقدمة للفقراء، وهما الإقراض وكذلك الابداعات المالية المختلفة أو ما يعرف بالادخار، بينما الإقراض بالغ الصغر يشمل خدمة تقديم القروض الصغيرة فقط، فالتحول الحالي من الإقراض الأصغر إلى التمويل الأصغر يشير إلى الاعتراف بأن خدمات التوفير أيضًا، وليس فقط القروض تساعد على تحسين مستوى دخل الفقراء.

ب_ أهمية التمويل الأصغر: تتمثل أهمية التمويل الأصغر فيما تقدمه المؤسسات من خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصًا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض، **تكمن أهمية قطاع التمويل الأصغر فيما يلي:**

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الايجابي، ففي بنغلاديش مثلاً أن مقترضي جرامين أن نسبة (٥%) من المقترضين سنويًا يخرجون من دائرة الفقر.
- المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها، في دراسة للمستفيدين من قروض التمويل الأصغر بمصر فتبين أن (٣٠%) منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة.
- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضًا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.

- للتمويل الأصغر أثرًا على النشاط الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسة السابقة أن التمويل الأصغر كان له أثره على مجموعة مؤشرات مشاريع عينة الدراسة والتي تتمثل في: الزيادة في الإيراد الشهري، الزيادة في الاستثمارات، ومستوى التوظيف.

ج_ مزايا وسمات مؤسسة التمويل الأصغر بالنسبة للفئة المستهدفة: يقدر بأن نسبة (١٠%) فقط من فقراء العالم هم الذين تتاح لهم سبل الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية، وفي معظم البلاد النامية يضل هذا القطاع الأدبي من قطاعات السوق محروم من خدمات البنوك التجارية بشكل كبير، لأن القطاع المصرفي يفضل التركيز على قطاعات السوق الأغنى، كون مخاطر التعامل معها أقل وربحها أكثر، حيث تواجه مؤسسات التمويل الأصغر مخاطر تشغيلية تختلف عن تلك التي يواجهها العديد من الأنواع الأخرى من المؤسسات، ومن أهم مزايا مؤسسات التمويل الأصغر بالنسبة للفئة المستهدفة ما يلي:

- التركيز في نشاطها على الفقراء من ذوي الدخل المنخفض، الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية التجارية.
- تقدم برامج إقراض تلاءم عملائها من الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك باستخدام بدائل للضمانات التي لا سبيل للحصول على القرض في المؤسسات المائية الأخرى بدونها، ومن أمثلة هذه البدائل مثلا الإقراض بضمان المجموعة أو المدخرات الإلزامية للعملاء.
- تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات الادخار الطوعي المأمونة، بحيث تستقبل الودائع الصغيرة وتقدم عمليات تحصيل مريحة، وتوفر سهولة الحصول على الأموال المودعة.
- تقدم الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر حزمة من الخدمات المجانية والمصاحبة لخدمة الإقراض، مثل التأهيل والتدريب في مجال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وكذا الاستشارات في مجال إدارة هذه المشاريع، وغير ذلك من الخدمات المصاحبة.

د_ دور مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في تخفيف حدة الفقر:

إن من أهم الإسهامات التي قدمتها مؤسسات التمويل الأصغر في مجال جهود مكافحة الفقر، هو دورها البارز في إدارة عملية الانتقال بالعمل الخيري والاجتماعي من المفهوم الإغاثي التقليدي إلى المفهوم التنموي القائم على أساس الاعتماد على النفس، وهذه النقلة النوعية في مفهوم العمل الإنساني كان لها دورة بارزة في توجيه دفة العمل الاجتماعي نحو مفهوم التنمية الشاملة التي يحتاجها الفقراء عبر المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

وقد أصبح الإقراض متناهي الصغر توجه دولية سائدة، حيث درجت المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال التنمية تضمينه سياستها وبرامجها، نظرة لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فعالية في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الإقراض بتخفيض نسبة الفقر إلى (٥٠%) بحلول العام ٢٠١٦، والمتتبع لنطاق انتشار خدمات مؤسسات التمويل الأصغر يلحظ أن معظم عملائها يقعون في دائرة حول خط الفقر وما تحته قليلاً، أما فئة المعدمين فعادة ما تكون برامج شبكات الأمان الاجتماعي أكثر ملاءمة لهم.

وعليه؛ فإن المشاريع الإنتاجية الصغيرة لا ترفع مستويات معيشة الفقراء والعاملين لحسابهم الخاص فحسب، بل توفر أيضا فرص العمل، وتسهم في إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، ولذلك فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسرة المعيشي، وتخفيض معدلات البطالة وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى، ولا سيما خدمات التغذية والتعليم والصحة، وهكذا تلعب مؤسسات الإقراض الأصغر دوراً في تخفيض حدة الفقر.

ثالثا: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهية الأصغر في ضوء عمل الرقابة الداخلية:

أ- التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهية الأصغر:

بالرغم من المجهودات تبذلها الدولة المصرية لتحسين المحيط الاقتصادي وإعادة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية تبقى النتائج المحققة ضمن هذا المسعى متواضعة لا ترقى إلى مستوى الطموحات والأهداف المرجوة منها، وهذا ما تعكسه الحالة المتردية والمتأخرة لوضعية الاستثمارات والمشاريع المسجلة التي لم تستفد من نتائج الإجراءات على أرض الواقع، إذ بقيت تتخبط في مشاكل البيروقراطية الإدارية ومشاكل نقص التمويل والتموين الكافي التي انعكست سلبا على فعالياتها ومردوديتها الاقتصادية، السبب الذي أحجم المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين على الاستثمار والمخاطرة بأموالهم في ظل هذه الظروف الغير المشجعة، وللوقوف أكثر على هذه الوضعية سنتطرق إلى أهم العراقيل والمشاكل التي تقف أمام تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التمييز بين ثلاثة أنواع من المشكلات، يتعلق أولهما بطبيعة المناخ العام الذي تعمل في ظله المؤسسات الصغيرة المشكلات العامة أو الخارجية، بينما يختص ثانيهما بالظروف الداخلية التي تحكم نشاط المؤسسة، وتنعكس على أدائها الاقتصادي المشكلات الداخلية أو المباشرة، ويمكن إضافة ثالث لهما والذي يتعلق بالمحيطين الداخلي والخارجي في نفس الوقت، كما أن تقديم دراسة مشكلة ما ليس بالضرورة أن تكون ذات أهمية عن التي تليها.

ب- التحديات التي تواجه عمل الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهية الأصغر:

أثبتت عقود من السنين المليئة بالتجارب العملية في شتى أرجاء العالم في التعامل مع الكثير من أشكال المؤسسات المالية "البديلة" بما في ذلك مختلف أشكال التعاونيات المالية، وجمعيات الاستثمار المشترك، والبنوك الريفية، والبنوك القروية، وحاليا مؤسسات التمويل الأصغر أن هناك إغراء قويا وشبه عالمي بالتقليل من شأن التحدي الذي تواجهه عملية الإشراف على مثل هذه المؤسسات بطريقة ستجعلها مأمونة ومستقرة، ولكن عملية وضع تخطيط عملي وملموس للإشراف الفعال تكون أكثر صعوبة وأقل جاذبية. فتتمثل المحصلة في أن يحظى الإشراف أحيانا بقدر ضئيل من

الاهتمام أثناء عملية إصلاح اللوائح التنظيمية، وعليه لا يمكن أن يحقق التمويل الأصغر كقطاع كامل طاقته إلا إذا استطاع أن ينتقل إلى دائرة المؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية الاحترازية، حيث يتم الإشراف عليها من خلال نهج احترازي. ورغم أن عنصري اللوائح التنظيمية والإشراف الاحترازي يعتبران من الأمور الحتمية بالنسبة للتمويل الأصغر، إلا أنه توجد خيارات يجب تحديدها، فضلا عن إجراء بعض التوازنات عند اتخاذ القرار بشأن توقيت وكيفية تحقيق هذا التطور.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية:

أولاً: منهجية الدراسة:

المقصود بها الاستراتيجية المُتَّبعة عند إجراء البحث، وعلى الباحث أن يختار أنسب الطرق التي تعينه على تنفيذ البحث، ولقد سهل المُشرِّع ذلك الأمر من خلال وضع مجموعة من الإجراءات المُنظمة للبحث وايضاً هي خطوات مدروسة بعناية؛ للوصول إلى الحقائق المرتبطة بموضوع البحث العلمي، أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهى صحيفة الاستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها واستقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع البحث لبيان ووصف وقياس المتغيرات المستخدمة في البحث، ثم استنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

وتعنى جميع الأحداث أو (الأفراد) أو المؤسسات التي يمكن أن يكونوا أعضاء في عينة الدراسة ومجتمع الدراسة جمع طبيعي أو جغرافي أو سياسي فالمجتمع، حيث تم الاعتماد على العينات غير الاحتمالية وهي العينات التي يتم اختيارها بطريقة لا تحقق العشوائية وهي محددة ولا يمكن التعميم منها إلى مجتمع الدراسة مثل عينة الصدفة، والعينة القصدية تمثل العينة المجتمع الذي سحبت منه، يتكون مجتمع الدراسة

من العاملين بمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر وذلك لقياس أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر "نموذج مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر" حيث تم توزيع عدد ٨٩ استبانة وتم استرداد عدد ٧٤ استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة ٨٣% حيث تم تحليلهم باستخدام البرنامج الإحصائي **(SPSS-Verion 26) .**

ثالثاً: أداة الدراسة:

لقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث شملت على مجموعة من الأسئلة التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة، وتضمنت على معلومات خاصة بموضوع الدراسة وتكونت من ٢٤ فقرة، موزعة على محورين هما:

- **المحور الأول:**

لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة:

- **المحور الثاني:**

توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد

رابعا: اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة.

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية(sig)	الترتيب
١	أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في مصر يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.	٣.٨٤	٠.٨١	٧٦.٨٨	١٢.٥٣٠	*٠.٠٠٠	٥
٢	يتم استخدام التمويل فى غير المشروع المتفق عليه مع بعض العملاء فى مختلف الفروع.	٣.٧٦	٠.٥٦	٧٥.٢٤	١٧.٥٤٨	*٠.٠٠٠	٨
٣	يحقق التمويل أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أداءه ويفصح عنه بشفافية.	٣.٧٧	٠.٨٨	٧٥.٥٦	١١.٤٢٠	*٠.٠٠٠	٧
٤	توجد اخطاء فى إجراءات الحصول على التمويل كالعناوين وارقام التليفونات الوهمية.	٣.٨٥	٠.٨٩	٧٧.٠٠	١٢.٥٥٠	*٠.٠٠٠	٤
٥	لا يوجد توافق بين عناوين العملاء و الفروع المختلفة للمؤسسة.	**٣.٩٩**	**٠.٧٥**	**٧٨.٩٢**	**١٦.١٩٦**	*٠.٠٠٠	**١**
٦	تقدم مؤسسة التمويل مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة.	٣.٧١	٠.٨٢	٧٤.٣٨	١٠.٥٠٢	*٠.٠٠٠	١٠
٧	يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.	٢.٨٧	١.٠١	٥٩.٠٦	٤.٢٠٢	*٠.٠٠٠	١١
٨	ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.	٣.٧٤	٠.٨٦	٧٤.٩٢	١١.٢١٧	*٠.٠٠٠	٩
٩	ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية.	٣.٨٢	٠.٨٥	٧٦.٤٠	١٢.٤٣٧	*٠.٠٠٠	٦
١٠	تحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع.	٣.٨٩	٠.٨٨	٧٧.٩٦	١٣.١٥٣	*٠.٠٠٠	٣
١١	التقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف السكن، وتراجع بعض المشاكل الاجتماعية.	٣.٨٤	٠.٦٥	٧٨.٧٨	١٦.١٥٦	*٠.٠٠٠	٢
١٢	المشروع لا يخص بعض العملاء الحاصلين على التمويل من المؤسسة مما يؤثر سلبياً على سياسات وأهداف المشروع.	٢.٩٠	٠.٨٧	٥٦.٨٤	٥.٢٢١	*٠.٠٠٠	١٢
	الإجمالي	**٣.٧٠**	**٠.٨٢**	**٧٣.٥٢**	**١٢.٠١٥**	*٠.٠٠٠	-

ويتبين من خلال الجدول السابق أن

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ a وإن الفقرة (٨) من الجدول السابق التى تنص على أنه ينبغي على مؤيدي تنظيم التمويل الأصغر توخي الحذر والحيطة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة المستحقة على القروض الصغرى في المناقشات العامة والسياسية لرفع كفاءة العمل

بمؤسسات التمويل متناهية الصغر، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي لبلغ (٣.٩٠) والوزن النسبي (٧٧.٥٥٪)، الفقرة رقم (٤) من الجدول السابق للرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهية الأصغر دور في الحد من الفقر، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (١.٧٠) والوزن النسبي (٣٢.٠٠٪).

الشكل رقم (١) يوضح ترتيب الأسئلة من حيث الأهمية:

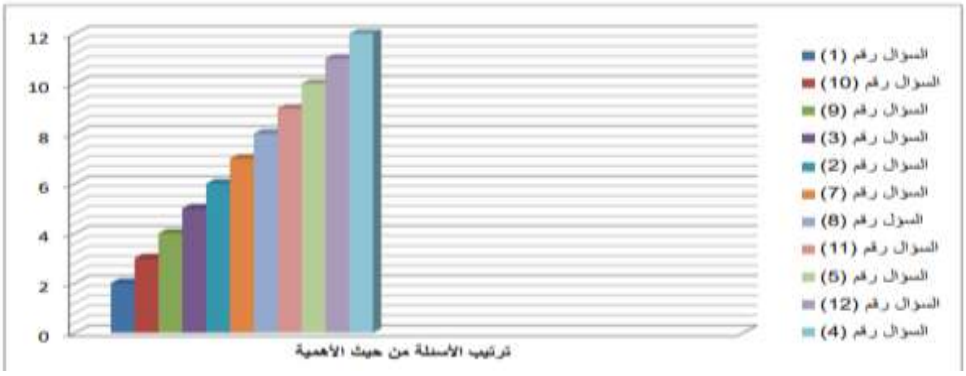

أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوى (٣.٣٠) أي أن الوزن النسبي (٦٥.٦٨) وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (٦٠%) وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوى (٨.٥١٠) وهى أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوى (١.٩٥)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوى (٠.٠٠٠) وهى أقل من (٠.٠٥)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلاله (a≤٠.٠٥)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهى (٣)، وهذا يعنى أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، نتيجة الفروض وفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، عليه يمكن قبول فرضية البحث التي تنص على أنه "لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي

والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة "، ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة على أنه لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

جدول رقم (٢):

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
١	أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في مصر يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.	٣.٨٤	٠.٨١	٧٦.٨٨	١٢.٥٣٠	*٠.٠٠٠	٥
٢	يتم استخدام التمويل فى غير المشروع المتفق عليه مع بعض العملاء فى مختلف الفروع.	٣.٧٦	٠.٥٦	٧٥.٢٤	١٧.٥٤٨	*٠.٠٠٠	٨
٣	يحقق التمويل أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أداءه ويفصح عنه بشفافية.	٣.٧٧	٠.٨٨	٧٥.٥٦	١١.٤٢٠	*٠.٠٠٠	٧
٤	توجد اخطاء فى إجراءات الحصول على التمويل كالعناوين وارقام التليفونات الوهمية.	٣.٨٥	٠.٨٩	٧٧.٠٠	١٢.٥٥٠	*٠.٠٠٠	٤
٥	لا يوجد توافق بين عناوين العملاء و الفروع المختلفة للمؤسسة.	**٣.٩٩**	**٠.٧٥**	**٧٨.٩٢**	**١٦.١٩٦**	*٠.٠٠٠	**١**
٦	تقدم مؤسسة التمويل مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة.	٣.٧١	٠.٨٢	٧٤.٣٨	١٠.٥٠٢	*٠.٠٠٠	١٠
٧	يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.	٢.٨٧	١.٠١	٥٩.٠٦	٤.٢٠٢	*٠.٠٠٠	١١
٨	ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون في تقليل الوقت والجهد	٣.٧٤	٠.٨٦	٧٤.٩٢	١١.٢١٧	*٠.٠٠٠	٩

	اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.						
٩	ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية.	٣.٨٢	٠.٨٥	٧٦.٤٠	١٢.٤٣٧	*٠.٠٠٠	٦
١٠	تحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع.	٣.٨٩	٠.٨٨	٧٧.٩٦	١٣.١٥٣	*٠.٠٠٠	٣
١١	التقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف السكن، وتراجع بعض المشاكل الاجتماعية.	٣.٨٤	٠.٦٥	٧٨.٧٨	١٦.١٥٦	*٠.٠٠٠	٢
١٢	المشروع لا يخص بعض العملاء الحاصلين على التمويل من المؤسسة مما يؤثر سلبياً على سياسات وأهداف المشروع.	٢.٩٠	٠.٨٧	٥٦.٨٤	٥.٢٢١	*٠.٠٠٠	١٢
	الإجمالي	**٣.٧٠**	**٠.٨٢**	**٧٣.٥٢**	**١٢.٠١٥**	*٠.٠٠٠	-

من خلال الجدول السابق ما يلي:

أن الفقرة رقم (٥) لا يوجد توافق بين عناوين العملاء والفروع المختلفة للمؤسسة، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (٣.٩٩) والوزن النسبي (٧٨.٩٢٪)، والوزن النسبي (٧٨.٩٢٪).

إن الفقرة رقم (١٢) المشروع لا يخص بعض العملاء الحاصلين على التمويل من المؤسسة مما يؤثر سلبياً على سياسات وأهداف المشروع، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (٢.٩٠) والوزن النسبي (٥٦.٥٢٪).

الشكل رقم (٢) يوضح الرتبة من حيث الأهمية فيما يتعلق بتحليل البيانات الخاصة بالرد على الفرضية الثانية:

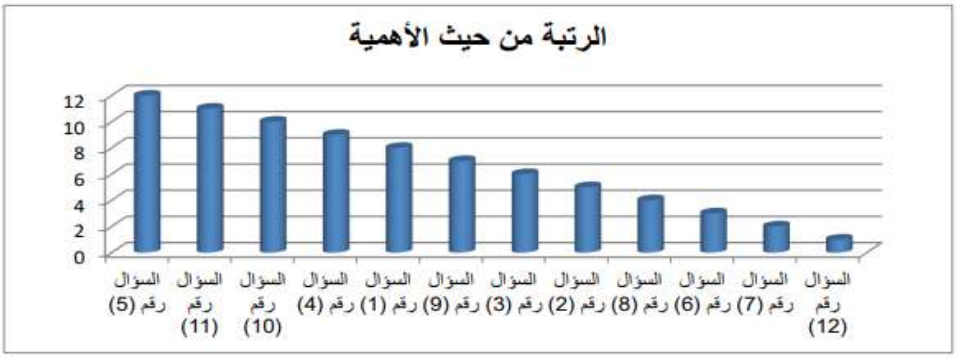

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوى (٣.٧٠) أي أن الوزن النسبي (٧٣.٥٢ ٪)، وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (٦٠ ٪)، وقيمة T المحسوبة يساوى (١٢.٠١٥) وهى أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوى (١.٩٥)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوى(٠.٠٠٠) وهى أقل من (٠.٠٥)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة (a≤٠.٠٥)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهى (٣)، وهذا يعنى أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية:

اتضح من تحليل البيانات الموضحة من الجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من(T) المحسوبة، وعليه يمكن قبول فرضية البحث التي تنص على أنه " توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد ".

يتضح مما سبق:

أن موافقة أفراد العينة على أنه توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

- تقدم مؤسسة التمويل مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة في مختلف محافظات الدولة، وهذا دليل واضح على الدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في دعم جهود التنمية على المستويين الكلي والجزئي.
- يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.
- ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية.

ثانيا: التوصيات:

- وضع برامج رقابية جيدة وفعالة واجراء مراقبة دورية لها وضبطها من قبل ادارة المؤسسات لتقديم تقارير أفضل عن نتائج الأعمال الخاصة بها.
- يتطلب الإشراف على أنشطة التمويل الأصغر بعض الأساليب والمهارات التي تختلف عن تلك المستخدمة في الإشراف على البنوك التجارية.
- لا يجب أن يستمر تصميم القواعد التنظيمية للتمويل الأصغر دون تقدير تكاليف الإشراف بشكل واقعي وتحديد آليات قابلة للاستمرار لسداد تلك التكاليف.

- ينبغي على مؤيدي تنظيم التمويل الأصغر توخي الحذر والحيطة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة المستحقة على القروض الصغرى في المناقشات العامة والسياسية لرفع كفاءة العمل بمؤسسات التمويل متناهية الأصغر.
- يمكن أن تعمل خدمات المعلومات المرجعية الائتمانية على تقليل تكاليف الجهات المقرضة وكذلك توسيع المعروض من القروض للمقترضين ذوي الدخل المنخفض، ولكن قد لا تكون هذه الخدمات مجدية من الناحية الفنية في كل البلدان

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- العطية، إيمن عبد الله الحاج ومحمد، بانقا احمد موسى والحسين، عثمان محمد الشايقي ومحمد، منتصر سليمان وإدريس، نصر الدين حسبو محمد، (٢٠١٦)، أثر الرقابة الداخلية على زيادة الكفاءة والفعالية بالمنشأة الصناعية: دراسة حالة شركة النيل للبوهيات ومجموعة ليدر تكنولوجي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- خالد، مقدم ومايو، عبد الله، (٢٠١٦)، نظام الرقابة الداخلية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- دانيال س. هاردي، بول هولدن، فاسيلي بروكوبنكو، (٢٠٠٢)، مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة، صندوق النقد الدولي.
- عروب، حسناء، (٢٠١٥)، أثر نظام الرقابة الداخلية في أداء الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –.
- محمد، دعاء رضا رياض، (٢٠١٥)، التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الداوي، الشيخ، (٢٠١٠)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، ع (٧).
- سليمان، دعاء محمود ويحي، يحي عبد الرحمن، (٢٠٢١)، التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لبعض المشروعات الصغيرة الزراعية والريفية الممولة من قبل الصندوق صندوق التنمية المحلية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مج (٩٩)، ع (٤).

- علام، مي عادل السيد، (٢٠٢٢)، أثر فعالية نظم الرقابة الداخلية على الشمول المالي بالمؤسسات المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ع (٤).
- دليل المراجعة الخارجية لمؤسسات التمويل الأصغر. أداة تقنية رقم ٣. واشنطن: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ١٩٩٨، (متوفر من إصدارات باكت على www.pact.com وعلى موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء www.cgap.org).
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP, 2012، دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر: الإرشادات المتفق عليها: https://www.cgap.org/sites/default/files/Consensus-Guidelines-A-Guide-to-Regulation-and-Supervision-of-Microfinanc-Oct-2012-Arabic.pdf.
- فوزي بوسدرا، عبد الرحمان عبد القادر، "دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة: دراسة حالة دول المينا MENA: https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/B1.doc
- هاني التميمي، "تقييم الأداء المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨.
- مايكل ماكورد، "تحسين الاستجابة للعملاء"، منظمة فورد، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Robert Peck Christen, Timothy R. Lyman, Richard Rosenberg, “General Finance Directives”, Consultative Group to Assist the Poor, World Bank Group, USA, 4th Edition, 2019, p. 52.